

الشرق العربي

«الجريدة الرسمية لأمانة شرق الأردن»

عمان يوم الأحد في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٤٧ هـ و ٩ أيلول سنة ١٩٢٨

عبد ممتاز

الشيخ محمد بن عبد الله

ذيل لقانون الانتخاب للجلس التشريعي

تقويض أراضي

تنفيذ قانون نظام البرقيات المرسلة من العقبة واليه

لجنة البلديات الاستشارية

القانون الموضوع ذيلاً لقانون الاجراء المؤرخ في ٢٨ نيسان سنة ١٣٣٠

أبو القاسم

أمانة شرق الأردن - دائرة الصحة

الجدول الاسبوعي للأمراض الوبائية في أمانة شرق الأردن عن الأسبوع المنتهي

في ١١-٨-١٩٢٨

المكان الطاعون الحمى الصفراوية الكوليرا الجدري التيفوس

التهاب سحايا الدماغ الشوكي الحمى الراجعة تاريخ التبليغ

لا شيء

(وكيل مدير الصحة)

أمانة شرق الأردن - دائرة الصحة

الجدول الاسبوعي للأمراض الوبائية في أمانة شرق الأردن عن الأسبوع المنتهي

في ٢٥-٨-١٩٢٨

المكان الطاعون الحمى الصفراوية الكوليرا الجدري التيفوس

التهاب سحايا الدماغ الشوكي الحمى الراجعة تاريخ التبليغ

لا شيء

(وكيل مدير الصحة)

أمانة شرق الأردن - دائرة الصحة

الجدول الاسبوعي للأمراض الوبائية في أمانة شرق الأردن عن الأسبوع المنتهي

في ١٨-٨-١٩٢٨

المكان الطاعون الحمى الصفراوية الكوليرا الجدري التيفوس

التهاب سحايا الدماغ الشوكي الحمى الراجعة تاريخ التبليغ

لا شيء

(وكيل مدير الصحة)

القوانين والانظمة

ذيل لقانون الانتخاب للمجلس التشريعي

الصادر سنة ١٩٢٨

«تملاً بحكم الاستثناء الوارد في المادة ٣٩ من القانون الاساسي ينفذ القانون المدرجة صيغته التالية من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فوراً حيث قد روعي ان تنفيذه على هذا الوجه ضروري للمصلحة العامة»

- ١ - يسمى هذا القانون ذيل لقانون الانتخابات للمجلس التشريعي الصادر سنة ١٩٢٨ .
- ٢ - كل من يعطي متخبا او يعمره (يقرضه) او يقبل باعطائه او اعارته او يعرض عليه نقودا او اي شيء آخر مباشرة او بالواسطة او يعرض عليه وظيفة او مكانا او منصبا بقصد اغرائه على التصويت او الامتناع عن ذلك او كل متخبط قبل قبل الانتخاب افي اثباته اية نقود او قرض او شيء آخر او وظيفة او منصب مباشرة او بالواسطة بنفسه او بواسطة شخص آخر بالنيابة عنه او تعاقد على امر كهذا لنفسه او لشخص آخر لقاء التصويت او القبول بالتصويت او الامتناع عنه او القبول بالامتناع عنه في اي انتخاب كان او كل من قبل بعد اي انتخاب مباشرة او بالواسطة اية نقود او شيء آخر او وظيفة او منصب بسبب اقتراع اي شخص او امتناعه عن التصويت او اغرائه اي شخص آخر للتصويت او الامتناع عنه في الانتخاب يعرض للحبس بدلا لادانته من قبل محكمة بدائية لمدة لا تزيد على سنة واحدة او لفرامة لا تتجاوز مئة جنيه فلسطيني وعلاوة على ذلك لا يحق له في خلال ست سنوات من تاريخ ادانته ان يسجل كمتخبط او يصوت في اي انتخاب في شرقي الاردن او يشغل وظيفة عامة او قضائية وان كان يشغل وظيفة كهذه بتاريخ ادانته يجب اخلاؤه

- ٣ - كل من يستعمل مباشرة او بالواسطة بنفسه او بواسطة شخص آخر بالنيابة عنه قوة بحق اي شخص لاغرائه او اكراهه للتصويت او الامتناع عنه او لان ذلك الشخص صوت في اي انتخاب او امتنع عن ذلك او يهدده باستعمال القوة والعنف ويحجز

حرته او يوقع به ضررا او اذية او خسارة مادية او معنوية او يهدده بذلك وكل من ينجح بالرش او بالاكراه في تضليل متخبط في استعمال حقه المطلق في التصويت او في منعه في استعمال ذلك الحق يعرض للعقوبات المعينة بالمادة السابقة .

- ٤ - كل من يطلب في اي انتخاب ورقة اقتراع باسم شخص آخر سواء كان ذلك الاسم لحي ام لميت ام لشخص وهمي وكل من يطلب في ذات الانتخاب ورقة اقتراع باسمه الخاص بعد ان يكن قد طوت فيه وكل من يساغد في جريمة كهذه يعرض بعد الادانة من قبل محكمة بدائية للحبس مدة لا تزيد على سنتين وعلاوة على ذلك يجرم من الحقوق المدنية المعينة بالمادة ٢

- ٥ - كل من يضع قبل الانتخاب او في اثباته بيانا كاذبا يتعلق باخلاق المرشح الشخصية او بسلوكه او ينشر ذلك بقصد التأثير على رجوع هكذا مرشح الى الانتخاب يعرض بعد الادانة من قبل قاضي صلح لفرامة لا تتجاوز مئة جنيه فلسطيني ولا يحق له تسجيل اسمه كمتخبط او للتصويت في الانتخاب خلال ست سنوات من تاريخ الادانة

- ٦ - كل من يزور ورقة ترشيح او يشوهها او يتلفها بفش او يسلم الى مأمور المراجعة اية ورقة ترشيح وهو عالم بانها مزورة وكل من يزور ورقة اقتراع او التوقيع الذي طمها او يشوهها او يتلفها بفش او يقدم الى اي شخص آخر بدون تفويض رسمي ورقة اقتراع او من ياتي بفش في صندوق الاقتراع ورقة غير ورقة الاقتراع المفوض قانونا بالقيامها او من ينقل اي صندوق اقتراع بفش او يلفه او يأخذه او يفتحه بدون تفويض رسمي او من ينقل رزمة اوراق الاقتراع المستعملة للانتخاب او يتلفها او يأخذها او يفتشها يعرض بعد الادانة من قبل محكمة بدائية للحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر واذا كانت الجريمة مأمور المراجعة او موظفا او كاتباً مستخدماً في الانتخاب فتراد مدة الحبس الى مئتين

- ٧ - كل من يبيع بغير الاقتراع يعرض بعد الادانة من قبل محكمة بدائية للحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر

٨ - كل من يسيء السلوك في مكان الاقتراع او يقصر في طاعة او امر رئيس مكان الاقتراع فانه يجوز اخراجه من مكان الاقتراع بناء على امر رئيس مكان الاقتراع ولا يسمح له

بالدخول اليه مرة ثانية أثناء الانتخاب الا باذن رئيس مكان الاقتراع

عبد الله

٢٢ اغسطس سنة ١٩٢٨

قاضي القضاة وناظر المدلية	رئيس النظار
فائب	حسن خالد ابو الهدى
مدير المعارف	مدير الخزانة
اديب	ابراهيم
محافظة الاثار	السكرتير العام
رضا توفيق	عارف العارف

تفويض اراضي

تقرر تفويض مساحة - تعينها مصلحة التسجيل - من اراضي القديين الى المغاربة الذين استدعوا بطلب تفويضها اليهم تحت الشروط الآتية :

- ١ - تؤلف لجنة من اعضاء من مصالح التسجيل والزراعة والداخلية لتفويض اراضي كافية لكل عائلة بنسبة نفوسها وبنسبة قوة ابيات الارض وتسليمها الى العائلة مع سند موثق ولا يستوفى عن ذلك رسم ماسوى ثمن الورقة واجرة الكاتبة
 - ٢ - لا يحق للذين نفوض اليهم مثل هذه الاراضي ان يبيعوها لاي شخص آخر لمدة عشر سنوات :
 - ٣ - يعنى هؤلاء الاشخاص من دفع ضريبة الويركو عن سنة واحدة ومن ضريبة العشر عن اول محصول .
- ورفع هذا القرار لصاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقترب بالتصديق السامي عمل بمقتضاه .

١٢-٨-١٩٢٨

(عبد الله)

قاضي القضاة وناظر المدلية	رئيس النظار
وكيل رضا توفيق	حسن خالد ابو الهدى
مدير المعارف	مدير الخزانة
اديب	ابراهيم
محافظة الاثار	السكرتير العام
رضا توفيق	عارف العارف

تنفيذ قانون

نفذ مشروع « نظام البرقيات المرسلة من العقبة واليهما » المنشور في العدد (١٩٦) من الجريدة الرسمية على الصورة الآتية :

نظام البرقيات المرسلة الى العقبة ومنها

- ١ - البرقيات الى العقبة ومنها ترسل من العقبة الى معان ومن معان الى العقبة بواسطة التلغراف الاسلكي
- ٢ - تستوفى عن البرقيات الداخلة الى العقبة ومنها عين الرسوم التي تستوفى عن البرقيات التي ترسل من والي الجهات الاخرى من الإمارة اي . ملائمة عن كل كلمة .
- ٣ - انقبت الانظمة الموضوعة في ٨ حزيران سنة ١٩٢٧ المنشورة في العدد ١٦٥ من الجريدة الرسمية الصادرة في ١ ايلول سنة ١٩٢٧ .

١٩ اغسطس ١٩٢٨

« عبد الله »

قاضي القضاة وناظر المدلية	رئيس النظار
وكيل رضا توفيق	حسن خالد ابو الهدى
مدير المعارف	مدير الخزانة
اديب	ابراهيم
محافظة الاثار	السكرتير العام
رضا توفيق	عارف العارف

لجنة البلديات الاستشارية

لما كانت لجنة البلديات الاستشارية عبارة عن هيئة استشارية لرئيس النظار في الامور العائدة للبلديات ، ولما كان من حقوق رئيس النظار انتخاب من يستشير في هذه الامور وبين مبالغ صلاحيته . فقد تقرر انشاء قانون لجنة البلديات الاستشارية الموضوعة في ١٢-٨-١٩٢٧ المنشور في العدد ١٧٣ من الجريدة الرسمية ورفع هذا القرار لصاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقترب بتصديقه العالي وضع موضع التطبيق

١٩ اغسطس ١٩٢٨

« عبد الله »

قاضي القضاة وناظر المدلية	رئيس النظار
وكيل رضا توفيق	حسن خالد ابو الهدى
مدير المعارف	مدير الخزانة
اديب	ابراهيم
محافظة الاثار	السكرتير العام
رضا توفيق	عارف العارف

القانون

الموضوع ذيلاً لقانون الاجراء المؤرخ في ٢٨ نيسان ١٣٣٠

« عملاً بحكم الاستثناء الوارد في المادة ٣٩٥ من القانون الاساسي ينفذ القانون المدرجة صيغته تالياً اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فوراً حيث قدروا ان تنفيذه على هذا الوجه ضروري للمصلحة العامة »
ذيل لقانون الاجراء المؤرخ في ٢٨ نيسان ١٣٣٠

بالرغم مما هو مخالف لقانون الاجراء اذا ادعى المدين بان لديه آمال معقولة بدفع الدين اذا اعطى وقتاً وان بيع امواله المنقولة او غير المنقولة مع مراعاة كافة ظروف القضية توقعه بضيق غير مناسب فعلي رئيس الاجراء ان يدعو القريتين فاذا ثبت بحسب قناعته صحة ادعاء المدين فانه يأمر بدفع الدين المحكوم به اقساطاً كما يراه عدلاً مع مراعاة مصلحة القريتين

« عبد الله »

١٩٢٨-٨-٢٢

قاضي القضاة وناظر العدلية

رئيس النظائر

حسن خالد ابو الهدي

مدير الخزينة

ابراهيم

السكرتير العام

عارف العارف

محافظة الاثار

رضا توفيق

مدير المعارف

اديب

(تأجيل الديون)

عن بعض اهالي القرى والعشائر

بمذا ان اطلع المجلس التنفيذي على تقرير اللجنة التي تألفت خصيصاً لدرس الموقف الزراعي العام ودرس التنسيات التي تضمنها قرر ما يلي :

١- تأجيل تحصيل الاعشار والريكو عن سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ المالية من اهالي القرى والعشائر التالية بشرط ان يكون لمدير الخزينة الحق بالاصرار على تحصيلها من يثق بانهم مقتدرون على دفعها :

الرميث - البوبضة - البوب - الحرب الواقعة شرقي الرمثا - مزارعي شرق الطرة - بني حسن (ما عدا المدور وبلعمه) - النعيمه -

٢- تأجيل تحصيل جميع الضرائب لسنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ المالية (عدا أجور اراضي الحكومة وضرية المواشي) من يلي ذكرهم بشرط ان يكون لمدير الخزينة الحق بالاصرار على تحصيلها من يثق بانهم مقتدرون على دفعها :

بني حميد - عيمه - ضانا - بصيره - صنفحه - عرب المناعين -

٣- تأجيل تحصيل بقايا جميع الضرائب عدا أجور اراضي الحكومة وضرية المواشي عن السنين السابقة لسنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ المالية من الآتي ذكرهم بشرط ان يكون لمدير الخزينة الحق بالاصرار على تحصيلها من يثق بانهم مقتدرون على دفعها :

الرميث - البوبضة - البوب - الحرب الواقعة شرقي الرمثا - مزارعي شرق الطرة - النعيمه - بني حسن - (ما عدا المدور وبلعمه) بني حميد - عشائر البلقاوية في قضاء مادبا - عيمه - ضانا - بصيره - صنفحه - وعرب المناعين -

٤- لمدير الخزينة السلطة في لواء الكرك بأن يسمح بتأجيل دفع بقايا الضرائب حيثما يرى ان الظروف تقضي بذلك ولكن بشرط ان تدفع جميع الضرائب عن السنة الحالية .
ورفع هذا القرار لصاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقتن تصديقه العالي وضع موضع التطبيق .
- ٢٦ اغسطس ١٩٢٨

قاضي القضاة وناظر العدلية

رئيس النظائر

عبد الله

حسام الدين

حسن خالد ابو الهدي

مدير المعارف

محافظة الاثار

السكرتير العام

مدير الخزينة

اديب

رضا توفيق

ابراهيم